

الزراعة في تونس تواجه تحدي التغير المناخي وقلة الدعم

مشكلات المناخ وشح المياه ونقص الأسمدة تزيد من هشاشة القطاع



يشكل قطاع الزراعة في تونس إحدى ركائز الاقتصاد في البلد، إلا أنه يواجه منذ سنوات تحديات جمة أبرزها العوامل المناخية غير المستقرة، التي ألقت بظلالها سلبا على عملية الإنتاج، إضافة إلى صعوبات أخرى يعاني منها المزارعون بسبب شح المياه ونقص الأسمدة وتواضع الدعم الحكومي. وتتضاعف هذه التحديات سنة بعد أخرى متأثرة بتدهور الأوضاع في البلاد منذ سنة 2011.

أمنة جبران
صحافية تونسية

تونس - تشكل الزراعة في تونس إحدى الركائز الداعمة للاقتصاد الوطني، باعتبار دورها الحيوي والاستراتيجي في تحقيق الأمن الغذائي، لكن مع ذلك تواجه جملة من الصعوبات والتحديات، التي تعقدت مع مشكلات التغير المناخي وتواضع الدعم الحكومي.

وفيما أشار خبراء في تقارير سابقة، إلى أن التنوع الكبير في المجال المناخي التونسي وامتداد الأراضي الزراعية على مساحة 10 ملايين هكتار (5 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية والباقى مراع وغابات) أي ما يقارب 65 في المئة من مساحة البلاد، سمح بان يلعب القطاع الزراعي دورا حيويا على الصعيد الاقتصادي، بتأمينه 12 في المئة من الناتج الداخلي الخام، ويساهم في تشغيل حوالي 13.4 في المئة من اليد العاملة، إلا أن التغيرات المناخية تشكل تحديا لهذا القطاع المتضرر من تداعيات الأوضاع الاقتصادية الصعبة والأزمة الصحية أعقاب تفشي الوباء.

وحذر وزير الفلاحة التونسية عاقصة البحري مؤخرا، في تصريحات لوسائل إعلام محلية، من أن الزراعة مهددة بالهشاشة في ظل تأثير التغير المناخي على الإنتاج. ولفتت إلى أن "تراجع المربودية والطرق التقليدية في إدارة المخاطر، التي لا تتماشى مع الظروف الحالي، يؤديان حتما إلى وضع استراتيجيات بعيدة المدى ستضر بالبيئة والاقتصاد الزراعي المستدام".

وأوضحت أن "التحديات التي تواجهها تونس أمام التغيرات المناخية، تجعل التناقص الأولوية ملحة"، ويرأها "يتطلب ذلك تعبئة وطنية ودعم دولي لتوفير الأليات اللازمة لتنفيذ اتفاق باريس من تمويلات ونقل تكنولوجيا وتعزيز القدرات".



وإتفاق باريس للمناخ، هو أول اتفاق دولي شامل للحد من انبعاثات الغازات المضرة بالبيئة، وجرى التوصل إليه في 12 ديسمبر 2015 بالعاصمة الفرنسية، بعد مفاوضات بين ممثلي 195 دولة. ويقر الخبراء بان الدول النامية الأقل تسببا في هذه الظاهرة تدفع باهظ ثمن التغير المناخي مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك ناجم عن نقص في الإمكانيات والدعم لمواجهة هذه الظاهرة.

ويتسبب تغير المناخ في حدوث كوارث بصورة أكثر حدة وتكرارا، بحسب ما قالته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، التي دعت المسؤولين عن توقعات الطقس إلى توقع تأثير الأحداث المقبلة على جميع القطاعات. وتلفت المنظمة إلى أن الكثير من الدول في أنحاء العالم لا تتقن تحويل التوقعات إلى إجراءات مبكرة للحد من تأثير الكوارث.

التغيرات المناخية تهدد قطاع الزراعة في تونس

ويواجه المزارع صعوبة في تحصيل بذوره مقابل ببطء التزويد من المراكز، التي خصصتها الجهات الحكومية للغرض، وهو ما جعل المزارع في رحلة بحث متواصلة في مختلف المدن لتحصيل البذور. فيما اضطر بعض المزارعين إما للزراعة دون استعمال الأسمدة وإما لتأجيل الزراعة في انتظار وصول مادي الامونيتر والدي.أي.

وسبق أن انتقد الاتحاد التونسي للفلاحة عدم تشجيع الحكومة المزارعين على اقتناء البذور الممتازة، بتعلة أنها ليست مدعمة، ما يجعل المزارع مجبرا على اختيار البذور العادية. وأسام هذه الصعوبات، طالب عدد من المزارعين بضرورة مراجعة أسعار الأسمدة والبذور، التي ارتفعت بشكل كبير، وهو ما انعكس سلبا على هامش الربح والإنتاج لديهم.

من جانبها تقول الحكومة إنها تريد التقليل من استعمال الأسمدة والبذور بشكل عشوائي. ويشير الهنتاتي إلى أن استعمال الأسمدة الكيماوية في تونس بات أكثر من الاحتياج المطلوبة بحسب الدراسات، مستدركا أن هناك نقفا في نوعية المزارعين بشأن أهميتها، فهي ترفع من نسبة الإنتاج لكن دون تحقيق نتائج. كما تضرر القطاع الزراعي مع انتشار أمراض مثل "سوسة النخيل" ومرض اللسان الأزرق، الذي تسبب في خسارة كبيرة لدى قطاع المواشي مؤخرا.

وتعليقا على انتشار المرض الأزرق، أكد عبد الحميد الزار رئيس الاتحاد التونسي للفلاحين، في تصريحات لوسائل إعلام محلية، أن "80 في المئة من المزارعين الصغار في تونس عاجزون عن مقاومة الوباء".

ويستج الخبراء أن الإهمال الحكومي وراء متاعب قطاع الزراعة، منتقدين تواضع الدعم المالي المخصص للمزارعين في موازنة 2021 والذي يبراهم لا يحمل روح التنمية كما واصل تهيمش القطاع. وتؤكد الحكومة أنها تبنت إستراتيجية جديدة لتحقيق الأمن الغذائي، تعمل على خفض فاتورة الاستيراد ورفع الإنتاجية الوطنية، فضلا عن تشجيع الاستثمار الزراعي المنتج، لكن الخبراء يستبعدون القدرة على النهوض بالقطاع في ظل المؤشرات الاقتصادية الصعبة.

وتعثر الاقتصاد التونسي بفعل ارتفاع الدين وتدهور الخدمات العامة، إضافة إلى تداعيات تفشي فيروس كورونا عالميا، وبسبب تواصل الاضطراب السياسي مما عقد جهود علاج مشكلات القطاعات الحيوية مثل قطاع الزراعة.

وشرح بالقول "منظومة الإنتاج الزراعي تحتاج إلى كمية معتدلة من الأمطار، لكنها اليوم متذبذبة إذ قد نشهد هطولا للأمطار في خمسة أيام متتالية، فيما تبقى شهورا دون نزولها". وتابع "يحمل هذا التناقض في المناخ انعكاسات على القطاع ويهرق المزارعين الذين يواجهون معضلتى الجفاف أو الفيضانات، خاصة في مجال الحبوب والأشجار المثمرة التي تحتاج للأمطار". واعتبر أن "هذه الصعوبات بسبب مشكلات المناخ، تأتي على حساب صغار المزارعين، الذين لا يملكون قدرات لمجابهة نقص الإنتاج في فترات الجفاف، كما أنهم يعانون من صعوبات الترويج في فترات المحصول الوفير".

وعلى سبيل المثال، قُدرت مساحات الأشجار المثمرة، التي تضررت على إثر سقوط الأمطار في يونيو الماضي في ولاية (محافظة) سليانة بحوالي 800 هكتار، وذلك وفق المعايير الأولية، التي قامت بها لجنة فنية مكونة من تقنيين ومهندسين بالدايرة الفرعية للإنتاج النباتي بالجهة. كما تضرر أكثر من 200 هكتار من الأشجار المثمرة ومساحات الحبوب بسبب نزول البرد في مدينة الكاف في مايو الماضي.

وأكد مسؤولو الجهة أن نسبة الأضرار فاقت 60 في المئة بالنسبة لمزارع الحبوب وأكثر من 80 في المئة بالنسبة للأشجار المثمرة.

صعوبات أخرى

يواجه المزارعون في تونس صعوبات أخرى ناجمة عن النقص بالتزود بالأسمدة خاصة مادة "دي.أي.بي" مما يعيق انطلاق موسم الزراعات الكبرى بمدن تتمتع بمناطق سقوية مثل جنوبية (الشمال الغربي). وحسب تقارير محلية فقد أدى شح الأسمدة والنقص في البذور في ظل تنامي السوق السوداء إلى ارتفاع الأسعار، حيث بلغ سعر قنطار القمح الصلب 130 دينارا (قرابة 48 دولار أميركي).

بارد خلال الشتاء لتنمو وتزهو وتنتج، لكنها لم تعد تنتج كما في السابق بسبب التغيرات الكبرى في درجات الحرارة أو بسبب مخاطر الصقيع. وأوضح عادل الهنتاتي الخبير البيئي لـ"العرب"، "أن التغيرات المناخية قادت إلى معادلة متناقضة وهو ما انعكس على الإنتاج الزراعي".

مكعبا، مقابل 420 مترا مكعبا في سنة 2006 و1036 مترا مكعبا سنة 1960. وتؤكد منظمة الأغذية والزراعة "فاو"، أنه ليس بالإسكان تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال توفير 1000 متر مكعب من مياه الشرب للفرد الواحد في حين لا يتمتع التونسي حاليا، سوى بـ389 مترا مكعبا.

ويشير المتخصص في التنمية والتصرف الموارد المائية حسين الرحيلي لـ"العرب" أن "التغيرات عمقت من أزمة ندرة المياه باعتبار أن نسبة هطول الأمطار في المناطق التقليدية قد تراجعت، متوقعا أنه مع عامل الوقت سيقع انخراط في الميزان المائي في البلد، لافتا إلى أنه "لا توجد في تونس خارطة إنتاج زراعي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية".

ومما يفاقم من أزمة نقص المياه، السياسات المائية غير المنظمة وغير المتوقعة على ثقافة ترشيد المياه. ويرى الرحيلي أن "السياسة المائية تقليدية كما أن هناك هبرا كبيرا للموارد المائية في تونس"، موضحا أن "الزراعة توظف 77 في المئة من الإمكانيات المائية المتوفرة، لكن مع ذلك لا يقع استغلالها بشكل ناجح".

وترجع التوقعات أن 32 في المئة من المياه المخصصة للزراعة يقع إهدارها، وهو دليل على أن السياسات المائية واللوجستية فاشلة. ورصد الرحيلي مشكلات أخرى في القطاع الزراعي، "مردها الصعوبات التي يعاني منها المزارعون خلال عملية تزويد المياه، وكشف أن "كلفة ضخ المياه المرتفعة قاد المزارعين إلى التخلي عن بعض الزراعات، بعد أن باتت كلفة الإنتاج تفوق بكثير قيمة المربح".

واستنتج أن "الزراعة في تونس ضحية الاستثمار الأعمى، وذلك من خلال التركيز على تصدير مواد زراعية مستهلكة للثروة والمياه وذات قيمة مضافة ضعيفة". ويندد المزارعون باوضاعهم الهشة، التي ازدادت سوءا في السنوات الأخيرة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وعلى رغم أهمية القطاع إلا أنه لا يحظى بأولوية لدى جميع الحكومات المتعاقبة منذ اندلاع ثورة يناير، ولطالما وجهت انتقادات للمشرفين على القطاع بسبب سوء الإدارة والتصرف وانتهاجها سياسة اللامبالاة. من جهة ثانية، يسلط خبراء الضوء على أثر التغيرات المناخية على الأشجار المثمرة، حيث تحتاج الأشجار إلى موسم

وبينت المنظمة في تقريرها، الذي نشر في الأونة الأخيرة، أنه خلال الـ50 عاما الماضية، ارتفعت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ من 175 مليار دولار في السبعينات إلى 1.38 تريليون دولار خلال العقد الحالي. وتونس من ضمن دول كثيرة العالم تفتقر للأدوات والإقامة أنظمة تحذير مبكر بالنسبة للكوارث مثل الفيضانات والجفاف والعواصف، ما من شأنه أن يلقي بظلاله سلبا على قطاع الزراعة.

تداعيات تغير المناخ

سابق وأن أشارت دراسات دولية ومحلية إلى أن تونس مهددة بفقدان مواردها الطبيعية، إذ يتوقع أن تواجه نقفا حادا في محاصيل الحبوب بسبب الجفاف بمعدل الثلث من المساحة المزروعة لتصل إلى مليون هكتار فقط بحلول 2030. ووفقا لهذه الدراسات الإستراتيجية، التي شملت وضع خطط عمل للتناقص مع الوضع الجديد، فإن تغير المناخ سيؤدي من الفكر المائي وسيساهم في تضرر المنظومات البيئية مع إمكانية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

وستواجه تونس كحال العديد من دول العالم ارتفاع معدلات الحرارة وانخفاض التساقطات وارتفاع مستوى البحر وزيادة وحدة وتيرة الظواهر المناخية القصوى، ومنها بالخصوص الجفاف الحاد والعواصف الشديدة. ويقر خبراء بان سياسة التنمية الزراعية في تونس غير ناجحة في مواجهة التغيرات المناخية، حيث لم تنجح في تحقيق توازن، خاصة في ما يتعلق بتوزيع الموارد المائية. ويلاحظ عبدالمجيد دبار الناشط البيئي في تصريح لـ"العرب" أنه "لا يوجد التزام بخارطة الموارد المائية، التي وضعتها الدولة، في ما يخص المياه السطحية والعميقة، وهو ما قاد إلى ارتباك في توزيع المياه في مناطق عديدة خاصة في الجنوب".

وبحسب ما أكد دبار، "فعلت الرغم من تركيز الحكومة على الإرشاد الزراعي، الذي غابته التوعية في مختلف المدن، إلا أنه وقع تجاهل ذلك من قبل المواطنين، وعلى العكس من ذلك هناك تسابق على فتح الآبار دون احترام للخارطة المائية". ومن المتوقع أن تواجه تونس مشكلة تتعلق من سنة 2030 وبحدة أكبر مشكلة تتعلق بندرة المياه، حيث من المنتظر أن تصل الموارد المائية المتاحة سنويا لكل ساكن في تونس في أفق 2030، حوالي 360 مترا

تونس من ضمن دول كثيرة في العالم تفتقر للأدوات لإقامة أنظمة تحذير مبكر بالنسبة للكوارث مثل الفيضانات والجفاف والعواصف

